

البيانات والمستندات المطلوبة للقيد

بسجل الوكلاء العقاريين

طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠

يتم التقدم بطلب القيد على النموذج المعد لذلك مرفقاً به المستندات التالية :-

١. شهادة بمؤهل دراسي عالي (ليسانس حقوق أو ما يعادلها)
٢. شهادة بالقيد بنقابة المحامين على أن يكون من المقيدين بدرجة الإستئناف لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وأنه لم تصدر ضده أحكام تأديبية .
٣. تقديم صحيفة الحالة الجنائية
٤. شهادة بعدم صدور حكم إفلاس أو إعسار ضده .
٥. صورة البطاقة الضريبية .
٦. اجتياز البرنامج التدريبي المعد بمعرفة الهيئة أو إحدى الجهات المعتمده من قبلها .
٧. صورة بطاقة الرقم القومي
٨. إيصال سداد مقابل خدمة القيد .
٩. تقديم إقرار بالالتزام بالعمل وفقاً لأحكام قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية وكافة القرارات الأخرى ذات الصلة علي النحو الذي تحدده الهيئة العامة للرقابة المالية .
١٠. تقديم إقرار بعدم تعارض المصالح بين عمله كوكيل عقاري وعمله كوكيل للدائنين أو كمصفي قضائي أو كحارس قضائي
١١. تقديم إقرار بعدم سبق فصله من عمله أو من وظيفة عامه أو شطبه من نقابة المحامين بقرار تأديبي نهائي ما لم يكن قد أعيد قيده أو رد إليه إعتباره

البيانات والمستندات المطلوبة للقيد بسجل الوكلاء العقاريين " لغير المصريين "

طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠

يتم التقدم بطلب القيد على النموذج المعد لذلك مرفقاً به المستندات التالية :-

١. ما يفيد الترخيص بمزاولة المهنة في الخارج على أن تكون معتمده من الجهة المختصة ببلده ومصدقاً عليها من وزارة الخارجية .
٢. شهادة بالمؤهل الدراسي على أن تكون معتمده من الجهة المختصة ببلده ومصدقاً عليها من وزارة الخارجية.
٣. ما يناظر صحيفة الحالة الجنائية على أن تكون معتمده من الجهة المختصة ببلده ومصدقاً عليها من وزارة الخارجية .
٤. صورة البطاقة الضريبية .
٥. حضور البرنامج التدريبي المعد بمعرفة الهيئة أو إحدى الجهات المعتمده لديها وإجتياز الإختبار المعد بمعرفة الهيئة .
٦. صورة جواز السفر (ساري)
٧. تصريح بالإقامة والعمل .
٨. إيصال سداد مقابل خدمة الهيئة .
٩. إقرار بالالتزام بالعمل وفقاً لأحكام قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية وكافة القرارات الأخرى ذات الصلة علي النحو الذي تحدده الهيئة العامة للرقابة المالية .